

مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
- إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول -

صلاح الدين سواشم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سوق أهراس

ملخص

يهدف هذا المقال إلى بيان الإطار الفكري والتنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية وأهمية تبنيها باعتبارها أعلى درجات التطور في الممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي، ومحاولة توضيح أن تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير المحاسبة الدولية التي توفر الجودة المطلوبة فيها، وتقدمها بقلب متطور وبدرجة إفصاح عالية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، التوافق المحاسبي، نظام المعلومات، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي.

Résumé

Cet article a pour objectif de démontrer le cadre intellectuel et organisationnel des normes comptables internationales et l'importance de leur adoption, étant la représentation du grand progrès que connaissent les pratiques comptables; Nous tentons aussi de démontrer que l'amélioration des systèmes d'information comptables ne se réalise que si ces systèmes sont soumis aux normes internationales de comptabilité qui répondent aux exigences qualitatives requises et qui se présentent dans un cadre développé assurant leur divulgation .

Mots clés: Les normes comptables internationales, L'harmonisation comptable, les Etats financiers, divulgation comptable.

Abstract

The objective of this article is to expose the theoretical and structural frame work of International accounting standards, and the importance of applying them, as they represent the latest development in accounting practises on the international level,; this study attempts also to demonstrate that the development of accounting information system outputs cannot be useful without subjugating this information to International accounting standards which provide the required quality, in a developed framework within highly disclosure level.

Keywords: International accounting standards, accounting harmonization, accounting system, financial statements, accounting disclosure.

المقدمة:

إن المحاسبة في جميع دول العالم يجب أن تستجيب للتطورات في البيئة المحيطة وإلا ستجد نفسها غير قادرة على تلبية متطلبات مستخدمي مخرجاتها، حيث أن تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير توفر الجودة المطلوبة فيها، وتقدمها بقلب متطور وبدرجة إفصاح عالية، ولعل أعلى درجات التطور في الممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي تجلت في معايير المحاسبة الدولية، حيث وضعت هذه المعايير مقاييس الجودة للمعلومات المحاسبية وكيفية تقديمها بقلب سهل للفهم وذو درجة إفصاح عالية.

مشكلة البحث

تعاني التقارير المالية المعدة وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية في حال غياب المعايير المحاسبية التي تحكم عملية العرض للمعلومات من ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي وعدم قدرتها على توفير مستوى ملائم لجودة المعلومات المحاسبية.

وتظهر خطورة هذا الضعف في مستوى الجودة والإفصاح بشكل واضح في القرارات الطويلة ومتوسطة الأجل لما يرافق هذه القرارات من ارتفاع في مستوى المخاطر وبخاصة قرارات الاستثمار.

وبالتالي فما هي قدرة هذه المعايير على تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية خاصة بالنسبة لتلبية متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لغرض الاستثمار؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال ضرورة تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة متطلبات مستخدمي التقارير المالية خاصة الجهة المستثمرة والتي تحتل حيزا كبيرا بين مستخدمي التقارير المالية،

ألقت التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة بظلالها على العلاقات الاقتصادية الدولية ودعمت الاتجاه نحو عالمية الأسواق والمشروعات والتكامل الاقتصادي والتنمية. وقد أظهرت التغيرات السريعة المتلاحقة في مختلف الدول المتقدمة والنامية، أهمية تطوير وتحديد النظم، والممارسات المحاسبية، من خلال وضع أسس وقواعد محاسبية دولية تحقق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات بين مختلف دول العالم بغية التوصل إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والقومية.

ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، كما قامت مجموعة من المنظمات المهنية المتخصصة في الكثير من دول العالم بإرساء تفاهم دولي حول تنمية وتطوير معايير دولية محاسبية.

وقد كانت البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية تعود إلى عام 1973 حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية التي مرت بتطورات قبل أن يعاد هيكلتها لتصبح الهيئة الدولية المستقلة لصناعة معايير المحاسبة الدولية. وما يلاحظ عن المعايير التي أصدرتها هذه الهيئة، أنها أولت اهتماما كبيرا بمبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إصدار ثلاثة معايير خاصة بالإفصاح، كذلك خصصت هذه اللجنة في جميع المعايير المحاسبية الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي يعالجها كل معيار من هذه المعايير.

مستخدميها، مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية في مختلف مراحل تتبع البيانات والمعلومات المحاسبية.

منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي باعتباره مظلة واسعة ومرنة من المناهج، والذي يشتمل بيان دواعي ومتطلبات تنوع التطبيق المحاسبي بين الدول، والتطرق لأهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهم العقبات المحيطة بها، مع بيان مفاهيم تخص نظم المعلومات وكذا دراسة مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي مع محاولة تحليل العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ومستوى جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية المتوفرة، مع إثراء البحث بدراسة ميدانية وذلك بهدف الوقوف على مدى صحة الفرضيات حسب وجهة نظر العينة المبحوثة.

هيكل البحث

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى أربع محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية.
- المحور الثاني: نظم المعلومات المحاسبية ومخرجاتها.
- المحور الثالث: دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- المحور الرابع: الدراسة الميدانية (الطريقة والإجراءات)

فهذه الجهات بحاجة إلى معلومات ذات جودة عالية لتلبية متطلبات اتخاذ قرار الاستثمار.

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

- تحديد الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية، وماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- إبراز جوانب القصور في نظم المعلومات المحاسبية المعدة وفق أسس غير موحدة دولياً.
- إبراز أثر معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

فروض البحث

- يعتمد اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أساسي على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
- أن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدم قدرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على تلبية حاجات مستخدميها.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت بالتحليل الجوانب المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية ونظم المعلومات ومخرجاتها، حيث أجمعت هذه الأبحاث على أهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين وتطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية والتي تشكل المخرجات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، إذ توصل كل من (د. مجيد جاسم الشرع، د. محمود أحمد إبراهيم) في دراستهم حول هيكلية البيانات والمعلومات المحاسبية لعمليات المشاريع المشتركة في ظل معايير المحاسبة الدولية إلى ضرورة مراعاة الظروف البيئية في مجال استخراج البيانات والمعلومات المحاسبية ومدى انعكاسها على هيكلية البيانات والمعلومات في ظل التشريعات والأنظمة المحلية والدولية مما يتطلب إيجاد أساس موحد تتم به ترجمة هذه البيانات والمعلومات قبل عرضها على

الارتباط بين المحاسبة والنظام الاقتصادي وكذا درجة التأثير حسب التطور الاقتصادي ومستوى التطور التكنولوجي، بحيث نجد أن النظام المحاسبي في بلد متطور اقتصاديا يختلف عن النظام المحاسبي في بلد ناشئ⁽²⁾.

فإذا كانت التنمية الاقتصادية لدولة ما متدنية فإن الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية تكون محدودة وبسيطة وبالتالي ينعكس ذلك في نوع الأنشطة المحاسبية والتي سوف تكون بسيطة وسوف يكون الاهتمام بها بسيطا ومحدودا وكلما زادت درجة النمو الاقتصادي انعكس ذلك في زيادة حجم وعدد النشاطات وبالتالي فإن المحاسبة سوف تتطور وتتفرع ممارساتها وأساليبها.

ج - الديانة السائدة: لها دور جوهري في التأثير على المبادئ المحاسبية، فالدول الإسلامية مثلا يفترض بها أن تعتمد نظاما اقتصاديا بعيدا عن الفوائد (الربا) بالإضافة إلى البحث عن أدوات لعرض وتوصيل البيانات المتعلقة بالمعاملات الآجلة مثلا⁽³⁾.

د - النظام السياسي: توجد في العالم مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية التي تتراوح بين أنظمة ديمقراطية وأنظمة سياسية دكتاتورية، وأيا كان النظام السياسي بالدولة لا بد وأن يكون له تأثير على الأنظمة المحاسبية لتلك الدولة.

إن النظام السياسي للبلد وأهدافه والفلسفة التي يقوم عليها، تحدد السياسات الاقتصادية العريضة لذلك البلد، فاختلاف الأنظمة السياسية من بلد لآخر (اشتراكي، رأسمالي) يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك الدول، فالحرية المحاسبية للعرض والإفصاح مرتبطة بالحرية السياسية.

د- النظام التعليمي: إن النظام التعليمي ومستوى المعرفة بالقراءة والكتابة في أي دولة يؤثر على النظام المحاسبي فيها من زاويتين هما⁽⁴⁾:

أولاً- الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مختلف المجالات وقد ترتب عن ذلك إزالة الحواجز بين مختلف الدول وامتداد نشاط مؤسساتها خارج حدود دولتها مع ظهور العديد من المهتمين بالقوائم المالية للمؤسسات خاصة مع تباين تطبيقات إعداد التقارير بين الدول.

ولمواكبة تلك التحولات المتلاحقة وتأمين المصداقية والشفافية لتلك القوائم المالية وتحقيق التوافق بين مختلف الأنظمة المحاسبية وجب تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية، كما ظهرت العديد من الهيئات المختصة بإصدار معايير محاسبية من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وكذا إصدار القوائم المالية بشفافية.

1- دواعي و متطلبات تنوع التطبيق المحاسبي بين الدول:

نظرا لأن المحاسبة حصيلة لتفاعلات عدة عوامل (اقتصادية، اجتماعية، تاريخية، تنظيمية...)، ومزيج من المبادئ والأساليب الموروثة، مما يؤدي فإن طرق وأساليب المعالجة المحاسبية تختلف. حيث يمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في التطبيق المحاسبي لكل دولة فيما يلي:

أ - النظام السياسي والنظم والتشريعات القانونية: حيث ترتبط المصطلحات والمفاهيم المحاسبية بطبيعة النظام السياسي السائد وبالنظم القانونية والضريبية المعتمدة في كل دولة، على اعتبار أن النظام القانوني السائد في الدولة يحدد المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية⁽¹⁾.

ب - طبيعة ونوع النظام الاقتصادي: كما هو معروف فإن النظام الاقتصادي عموما له علاقة مباشرة بالنظام المحاسبي، على اعتبار أن المحاسبة ما هي إلا ترجمة للأحداث الاقتصادية، ويختلف

2-1 مضمون المعيار المحاسبي:

يعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى الكلمة اللاتينية (Norma) ، والتي تعني بمفهومها الأصلي، أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي (كوس-Equerre)، فالمعيار هو المكيال أو المقياس أو النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، وبمعنى أدق هو ما يجب أن يكون عليه الشيء⁽⁵⁾.

أما في المحاسبة، فيمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة⁽⁶⁾. ومن جهة أخرى فقد عرف المعيار على أنه تعبير عن موقف مهني رسمي، فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ معين ويجب أن يكون ترجمة أمينة وواعية للمبادئ المحاسبية، وبعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العملية المتاحة في الزمان والمكان⁽⁷⁾.

أما على المستوى الدولي، فقد أدت التطورات الاقتصادية التي شاهدها الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة، إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية، مع تنظيم عمليات الإفصاح المالي ووضع تقارير.

وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية أداة التنظيم للعمل المالي والمحاسبي من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية. حيث يتم تطبيق هذه المعايير في كافة القطاعات، وجاءت نتيجة لأبحاث ودراسات قام بها

- أن المستخدم للمعلومات المحاسبية ذو المستوى التعليمي الجيد يمكنه فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة.

- أن المحاسبين الموجودون داخل الدولة والذين لديهم معايير تعليمية متقدمة عادة ما يكونون مدربين بشكل جيد، كما أنهم يمتلكون الصلاحيات الضرورية والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم ومسئولياتهم المهنية بالكامل.

بإيجاز يمكن القول بأن الخلفيات التعليمية لكل من مستخدمي ومعدّي المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على درجة تطوير ومستوى تدم النظام المحاسبي للبلاد.

وبذلك فتنوع التطبيق المحاسبي بين مختلف الدول يخلق عدة مشاكل منها ما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية، حيث تضطر الشركة القابضة إلى تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في البلد المقر (المصدر) في تاريخ الميزانية.

أو عند دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية بهدف الحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال العملة الأجنبية فتضطر إلى إعداد القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها.

2-2 المعايير المحاسبية الدولية: الأهمية والعقبات المحيطة بتطبيقها

عرفت مهنة المحاسبة تطورات كبيرة عبر العصور صاحبها تطور علم المحاسبة الذي وضع إطاراً شاملاً لمختلف الطرق والأساليب النظرية بما تضمنه من مبادئ وأسس مقبولة قبولاً عاماً إلا أنه يتعرض باستمرار للتقويم والفحص اعتباراً للتغيرات الحاصلة.

متحركة وهو ما أوجد مجالات عديدة أدت إلى نمو سريع للعديد من البلدان وخلق أسواق دولية جديدة للسلع والخدمات ورأس المال- أوجدت مجموعة من الأشكال الجديدة للمحاسبة. ومن هنا كان هنالك إجماع شبه عام على أهمية ازدياد الأعمال الدولية بوصفها سبب رئيسي من أجل الاهتمام بالمحاسبة الدولية.

ب- الشركات الدولية: لقد أدى ظهور الشركات الدولية إلى حدوث تغيرات جوهرية في البيئة التقليدية للمحاسبة، وازدادت مشكلة عدم تجانس فئات المستخدمين للقوائم المالية لهذه الشركات تعقيدا بعد دخول متغيرات أخرى منها اختلاف اللغة والثقافة والمستوى العلمي من بلد إلى آخر. علاوة على بعض المشاكل المحاسبية الداخلية والخارجية التي طرأت حديثا والتي ساهمت في زيادة الطلب على الخدمات المحاسبية الدولية، ومن ثم ازدادت أهميتها⁽¹¹⁾.

ج- النظام النقدي الدولي: يعمل النظام النقدي الدولي على تحديد أسعار الصرف وتعديل موازين المدفوعات على أساسه، وكذا تحديد تدفقات رأس المال، فهو بذلك يؤثر على المحاسبة الدولية من خلال مشكلة أسعار الصرف، على اعتبار أن المعاملات بالعملة الأجنبية تعتبر من أهم العناصر في المحاسبة الدولية⁽¹²⁾.

د شركات المحاسبة الدولية: إن النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة لعب دورا كبيرا في ظهور المحاسبة الدولية وأهميتها. حيث أصبح لدى المحاسبين المهنيين اهتمام متزايد بالمشاكل المترتبة عن هذه العمليات ومن ثم البحث عن حلول منطقية ومقبولة لها⁽¹³⁾.

وبالتالي كان من الطبيعي جدا لشركات المحاسبة الدولية أن تكون هي أول من يتحرك على مستوى

نخبة من خبراء المحاسبة والمراجعة على مستوى عالمي. وقد تم تبني مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية حيث أطلق عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليه (GAAP)، ورغم أن هذه المبادئ قد أثارت انتقادات وجدلا كبيرا إلا أن أغلب المحاسبين وأعضاء المجتمع المالي ينظرون إليها بأنه ذات فائدة على مر الزمن⁽⁸⁾.

كما عرفت المعايير المحاسبية الدولية على أنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها الجمعيات أو اللجان التي تتخذ الطابع الدولي مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة⁽⁹⁾.

والجدير بالذكر، أن هناك العديد من الأطراف والمنظمات والهيئات التي شاركت في وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وقد هدفت في مجملها إلى إعداد معايير محاسبية تراعي عند تقديم القوائم المالية والعمل بشكل عام على تطوير وتوافق الأنظمة والمعايير المحاسبية الدولية.

2-2 دواعي ظهور المعايير المحاسبية الدولية:

يعود تنظيم العمل المحاسبي دوليا إلى مجموعة من العوامل والأسباب، والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي:

أ - الأعمال الدولية: عرفت الأعمال الدولية أنها كل نشاط تجاري يمتد وراء الحدود الإقليمية لأي بلد، وتتمثل في تدفق السلع والخدمات ورأس المال من شركة أو وحدة اقتصادية في بلد معين إلى شركة أو وحدة اقتصادية في بلد آخر⁽¹⁰⁾.

فالتغيرات والتطورات التي طرأت على بنية وهيكل التجارة الدولية - حينما أصبحت عوامل الإنتاج

- إمكانية تصميم قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يحفز ذلك على انفتاح الأسواق المالية الوطنية وتنمية الاستثمارات الإنتاجية والمالية محليا ودوليا مع حماية المستثمر، من خلال التقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال والمركز المالي.

- تسهيل مقارنة القوائم المالية وتخفيض تكلفة [الجهد، المال والوقت لوضع معايير قومية للدولة].

- معالجة المعلومات المحاسبية هذا بالإضافة إلى قابلية البيانات المحاسبية للتقويم حسب الاحتياجات والتغيرات البيئية كتقلبات مستوى الأسعار.

- عملية اتخاذ القرار وبهذا فإن المعيار الملائم والمناسب توفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عليه في اتخاذ قرار مناسب⁽¹⁶⁾.

وبذلك فاعتماد للمعايير المحاسبية الدولية يمثل اختيارا استراتيجيا سواء بالنسبة للتقدم العلمي على الصعيد الدولي وللمستقبل المحاسبة والمحاسبين ومكاتب التدقيق والمدراء الماليين عموما أو بالنسبة للدولة، سيما مع التحولات والمستجدات المتلاحقة حرصا على استقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

2 3 المعوقات التي تحدُّ من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية:

بالرغم من وجود العوامل سابقة الذكر والتي تدعم تطوير وانتشار معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف في سبيل تبني هذه المعايير من طرف الدول المختلفة والتي يمكن حصرها في التالي⁽¹⁷⁾:

❖ عوامل اقتصادية وسياسية تتعلق بكل دولة على حدى.

❖ صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى.

دولي لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة لبعض هذه المشاكل التي تواجه هذه الشركات أو زبائنها، وبهذا تكون قد ساهمت بشكل أو آخر في ازدياد أهمية موضوع المحاسبة الدولية.

هـ - أسواق رأس المال العالمية: لعب ظهور أسواق رأس المال العالمية دورا مهما ورئيسيا في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية. فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي، فقد ظهرت هذه الأسواق نتيجة للرقابة المتعددة التي تقيد دخول الأجانب لأسواق رأس المال الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن الحكومات والمؤسسات المقترضة قد تواجه فرص تمويل واقتراض داخلية محدودة. ولهذا فإن نمو أسواق رأس المال العالمية أعطى أهمية كبيرة لموضوع المحاسبة الدولية⁽¹⁴⁾.

2-3 أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية:

تتسم المعايير المحاسبية بالقبول العام بين المحاسبين كما أنها قابلة للتطبيق المحاسبي باعتبارها وسيلة لتقييم أداء العمل المحاسبي وبالمرونة التامة لأنها تتعامل مع أنشطة اقتصادية تتميز بالديناميكية داخل المؤسسة ولقد ساهمت المعايير المحاسبية الدولية في تحسين وزيادة التناسق العالمي من خلال:

- السماح بالدخول إلى أسواق المال العالمية حيث ساعد تطبيق بعض الشركات الأوروبية للمعايير الدولية من الاستفادة من أسواق المال الأمريكية [خاصة بورصة بنينيوورك]، علاوة على زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وبالتالي توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات وتسيير إجراءات إدراج أسهم تلك الشركات في مختلف الأسواق⁽¹⁵⁾.

- السماح بتكوين وتأهيل محاسبين للعمل في الأسواق المحلية والدولية .

1 - تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية".⁽¹⁸⁾ كذلك يعرف بأنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية".⁽¹⁹⁾

وفي تعريف آخر "هو مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقا لمجموعة من السياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين".⁽²⁰⁾ استنادا للتعريفات السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة الأفراد والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى كلها لتحقيق الأهداف التالية:

- جمع وتخزين البيانات عن النشاطات والأحداث وبالتالي تستطيع الإدارة مراقبة هذه الأحداث.
- تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها، والتي تقيد في عملية اتخاذ القرار والتي تمكن الإدارة من التخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات.
- توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

والجدير بالذكر أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري،

❖ التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة.

❖ صعوبة تطبيقها على منشآت الأعمال الصغيرة.

❖ صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم، وكذا الشعور بمقاومة التغيير.

❖ اختلاف اللغة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الضرائب وغيرها.

❖ الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع ضرورة وجود دعم حكومي لها.

وقد ظهرت آثار معوقات الالتزام الدولي بمعايير المحاسبة الدولية في شكل فروقات واضحة في تطبيقها حتى بين الدول الأعضاء في اللجنة (المجلس حاليا) التي أصدرت هذه المعايير وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية. فبالإضافة للفتاوت الواضح في مقدار الالتزام بقواعد القياس والإفصاح المشمولة في تلك المعايير والنتائج أساسا على تعدد البدائل المسموح باستخدامها في تطبيق تلك القواعد، توجد فروقات واختلافات ملموسة في تطبيق القاعدة نفسها.

ثانيا- نظم المعلومات المحاسبية ومخرجاتها

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، وهذا الأخير يعد جزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة، ويجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية وفي هذا إجمالا فإن عمله يتركز على الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة ونافعة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرار.

الأسهم أو الحصص، وأيضاً توضح رأس المال العامل استجابة لحاجات الدائنين والمقرضين وأصحاب الالتزامات قصيرة الأجل تجاه المشروع، فضلاً عن خدماتها لأغراض التحليل المالي من خلال تقديم البيانات اللازمة لحساب المؤشرات المالية عن وضع المشروع مثل نسبة عائد الاستثمار ونسبة التداول، حيث أن نسبة عائد الاستثمار تساعد في قياس مدى نجاح الإدارة في استخدام الأموال الموجودة لديها خاصة عند المقارنة مع الفترات الماضية والنسب المحققة في الشركات المماثلة، أما نسبة التداول فتقيس مدى قدرة المشروع على دفع التزاماتها قصيرة المدى.

❖ **قائمة الدخل:** وهي تساعد في تقييم كفاءة المشروع وبيان مدى فعاليتها وتقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من البنوك والدائنين والمستثمرين من خلال تقييمها لجدوى الاستثمارات وعوائدها.

❖ **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** وهي تعد بمقارنة ميزانيتين عامتين للمشروع لتاريخين متعاقبين مما يبين التغيرات التي طرأت على دوران الأموال خلال الفترة بين التاريخين، أي تبين التغيرات المالية الجديدة في مصادر التمويل وفي أوجه الاستخدام. وهي تكون قائمة كلية أو جزئية مستقلة أو جزئية مكملة حسب البيانات المقارنة خلال الفترتين من الميزانية وحسب الهدف من المقارنة والمعلومات المطلوب تقديمها للمستفيدين منها.

❖ **قائمة التدفقات النقدية:** وهي تبين بشكل عام التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الرئيسية في المنشأة الاقتصادية (المتمثلة بثلاثة أنشطة هي التشغيلية والتمويلية والاستثمارية)، والمعيار الدولي رقم (7) يبين أن التدفقات النقدية توفر معلومات مفيدة للمستخدمين تمكنهم من تكوين رأي عن الهيكل

فيتصف بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط الوحدة الاقتصادية ويوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة.

2 - مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المعلومات المحاسبية التي هي نتاج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً.⁽²¹⁾

ويمكن تصنيف المعلومات المحاسبية المخرجة من نظام المعلومات المحاسبي في شكلين أساسيين:

❖ **معلومات على شكل قوائم.**

❖ **معلومات على شكل تقارير.**

أ - القوائم المالية:

تتضمن مجموعة القوائم الأساسية، وهي القوائم التي يجب أن تقدم بعدالة الموقف المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل توفر الأمانة في العرض لآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى والظروف التي يتم في ضوئها تحديد والاعتراف والإثبات للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والإطار الذي يحكم ذلك.

وحسب المعيار الدولي الأول (عرض البيانات المالية) تشمل القوائم المالية ما يلي⁽²²⁾:

❖ **قائمة المركز المالي (الميزانية):** تبين بشكل أساسي صافي حقوق أصحاب المشروع لتحديد قيمة

الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال.

❖ **تقارير رقابية:** وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها، وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت لها.

ثالثا- دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

اشتراطت المنظمات المحاسبية المهنية، أن يتوافر في التقارير المالية المنشورة - والتي تعتبر مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية- الإفصاح الكافي والملائم عن المعلومات المحاسبية. ولذلك فإنه ينبغي على المحاسب عند إعداد التقرير المالي أن يتصف هذا الأخير بالملئمة لإفادة الجهات المستخدمة له في اتخاذ قراراتها.

1 - مفهوم الإفصاح:

إن المقصود بالعرض والإفصاح في الأدب المحاسبي هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (1978) (F.A.S.B) على أنه يجب أن تمد التقارير المالية كلا من المستثمرين الحاليين والدائنين وغيرهم من المعلومات عن التدفق النقدي والعائد المتوقع الحصول عليه نتيجة استثمارهم أو الفوائد على

المالي للمنشأة، وسيولتها وقدرتها على السداد في الأجل طويل، وتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها موزعة على أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذا تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بين المنشآت المختلفة.

❖ **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وهي توفر معلومات مفيدة نسبيا لأنها غير موجودة في القوائم المالية، حيث أنها تشتمل على بيان بالسياسات المحاسبية التي اتبعتها الوحدة الاقتصادية عند إعدادها للقوائم المالية، فضلا عن الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب القوائم المالية سالفة الذكر، إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتوياتها، فضلا عن تقديم معلومات عن طبيعة نشاط المنشأة وشكلها القانوني وجنسيته ومجلس إدارتها وعنوانها وأمور أخرى متعددة.

ب - التقارير المحاسبية:

يقدم النظام المحاسبي بالإضافة إلى القوائم المالية، مجموعة كبيرة من التقارير والتي يمكن تصنيفها وفق عدة معايير، وسوف نستعرض وبإيجاز أهم هذه التقارير في ما يلي⁽²³⁾:

❖ **تقارير تخطيطية:** هناك العديد من التقارير التخطيطية التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، وعادة ما تتضمن التقارير التحليلية معلومات تفيد المديرين لفهم سلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة.

❖ **تقارير تشغيلية:** هذه التقارير تركز على أن تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية ويتمثل الهدف

من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات.

- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواه في القوائم المالية التقليدية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا منها. وهذا كما أن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، قد يقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة، مما يؤدي إلى تخفيض نوعية القرار.

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات.

- **توقيت الإفصاح عن البيانات:** يعد التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية

الأموال التي اقترضوها، كما يجب أن توضح ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير، وأي التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق، أيضا يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة، وأي معلومات تقيّد في تقييم الأداء بالأرباح في المستقبل.⁽²⁴⁾

من جانب آخر فقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA)، ماهية الإفصاح المناسب بما يلي: " إن معطيات المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الخاصة بإعداد التقرير تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى كل ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمى هذه القوائم".⁽²⁵⁾

وأخيرا، يمكن القول أن الإفصاح موضوع واسع بحيث يمكن أن يحتوي تقريبا على جميع مجالات الإعلام المالي، وأن أحد الأهداف الرئيسية للإعلام المحاسبى هو تزويد المعلومات بغرض اتخاذ قرارات، وهذا يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة ذات العلاقة.

2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الآتية⁽²⁶⁾ & ⁽²⁷⁾:

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية

ويمكن لمعايير المحاسبة الدولية أن تعمل على تحسين جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على تطوير مهامها من خلال:

- توحيد السياسات المحاسبية من خلال اختصار البدائل وهذا ما نجده واضحا من خلال العمل على تطوير مجموعة موحدة من المعايير وكذلك العمل على تقديم تفسيرات لهذه المعايير لمنع الالتباس أثناء التطبيق وتقديم الإرشادات اللازمة لذلك.

- قدمت معايير المحاسبة الدولية توضيحا دقيقا للمصطلحات والمفاهيم المحاسبية في بداية كل معيار يتم تقديم جملة من التعريفات التي تهدف إلى التحديد الدقيق للمفاهيم المحاسبية التي سيتم استخدامها ضمن المعيار، كما أن معظم المعايير تقدم توصيفا دقيقا لطريقة القياس المثلى للحدث المالي بغية إثباته محاسبيا بشكل صحيح، ويوجد الكثير من الأمثلة على القياس المحاسبي ضمن معايير المحاسبة الدولية.

إن التحديد الدقيق لكيفية قياس الحدث المالي بالإضافة إلى تقديم تعريف دقيق لعناصر القوائم المالية سيؤدي إلى تحسين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية حيث أن ذلك سيؤدي إلى توحيد أسس الإثبات.

ويتجلى أثر معايير المحاسبة الدولية واضحا في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، فلم يكتفي مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير خاصة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية "مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) "بل أكد على أهمية الإفصاح في كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

كما أكدت معايير المحاسبة الدولية على أن القوائم المالية يجب أن تعد وفقا للغرض العام، أي تلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية على مختلف

ملائمة المعلومات المحاسبية، والصفتان الأخريتان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية، وحتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقض منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها. بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

3 أثر معايير المحاسبة الدولية في نظم المعلومات المحاسبية:

اعتمدت بعض دول العالم معايير المحاسبة الدولية كأساس لتطوير مهنة المحاسبة لما لمستته من حياد فيها وقدرة على تحقيق التوحيد المحاسبي، كما أن دولاً أخرى اعتمدت على معايير المحاسبة الدولية كمصدر أساسي لمعاييرها المحاسبية الوطنية.

ووضعت معايير المحاسبة الدولية هدف تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية وهذا ما جاء في النظام الأساسي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، هدف هذه القوائم تحقيق الغرض العام وبالتالي عملت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال مجلسها على تأمين أكبر إفصاح ممكن ضمن التقارير المالية محاولة الابتعاد عن الإسهاب والتفصيل الزائد.

وإذا كان هدف معايير المحاسبة الدولية هو تقديم حلول ذات جودة عالية، فإن ذلك يعني قوائم مالية تحوي إفصاح كاف لتلبية متطلبات مستخدمي هذه القوائم، ولكي يكون الإفصاح كافيا يجب أن تكون مخرجات نظم المعلومات المحاسبية التي تعتمد معايير المحاسبة الدولية كأساس ذات جودة عالية.

للمعلومات او في حال انها تعاني من ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي وعدم قدرتها على توفير مستوى ملائم لجودة المعلومات.

2- كان رأي الأغلبية بأنه في حال غياب المعايير المحاسبية تظهر خطورة هذا الضعف في مستوى الجودة والإفصاح بشكل واضح في القرارات طويلة ومتوسطة الأجل لما يرافق هذه القرارات من ارتفاع في مستوى المخاطرة وبخاصة قرارات الاستثمار.

3- كما اعتبرت الغالبية أن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدم قدرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على تلبية حاجات مستخدميها.

4- تقريبا تساوت نسبة المؤيدين والمعارضين لفكرة أن تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير المحاسبة الدولية التي توفر الجودة المطلوبة فيها وتقدمها بقلب متطور وبدرجة إفصاح عالية.

5- لقد أكدت الغالبية وبصراحة شبه تامة بأن الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية هو تلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويعود السبب في ذلك حسبهم إلى أن القوائم المالية هي من أكثر التقارير المحاسبية أهمية، إذ تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تعد الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.

6- أما في ما يتعلق بالسؤال السادس الذي يشير إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي

أنواعها دون التحيز لفئة على حساب أخرى، ولتحقيق هذه الغاية حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية وهي: الفهم، الملائمة، المادية، الموثوقية، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الاكتمال، والقابلية للفهم، وهذه الخصائص النوعية هي نفس الخصائص النوعية لجودة المعلومات، وبالتالي فإن هدف التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية هو تقديم معلومات ذات جودة عالية.

وبالتالي ومن خلال ما سبق نجد أن معايير المحاسبة الدولية عملت على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تطوير مهام هذه النظم، انطلاقا من هدف هذه المعايير في تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية، حيث أفردت معيارا خاصا بهذا الموضوع وهو المعيار الدولي الأول، والذي له الأثر الأكبر في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وآثار التغير فيها والتعليقات بشأن العرض في القوائم المالية.

رابعا- الإطار الميداني (الطريقة والإجراءات) :

لقد قام الباحث بتوزيع 35 استبانة لاستقصاء آراء العينة حول موضوع البحث ونجح باسترداد 28 استبانة، وكان عدد الاستبيانات القابلة للتحليل 24 استبانة. أي بنسبة قارية (69 %) من الاستبيانات الموزعة، وبالتالي توصل الباحث للنتائج التالية:

1- وجد أن الغالبية متفقون على أن التقارير المالية المعدة وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية في حال غياب المعايير المحاسبية التي تحكم عملية العرض

المنشأة تعارض بالأخذ بمبدأ الإفصاح الشامل لاعتبارات عديدة منها رفع تكلفة إعداد التقارير المالية، أو الخوف من وقوع هذه المعلومات في أيدي المنافسين، إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع الإفصاح عن الكم الهائل من المعلومات الكافي لجعل القوائم المالية تعبر عن حقيقة الأوضاع المالية للشركة، سيما وأن هذه القوائم تشكل المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة لشريحة واسعة من المستخدمين.

الخاتمة:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكننا التأشير على أهم النتائج المتوصل إليها والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- إن المتغيرات الاقتصادية العالمية التي ظهرت بتسارع حركة العولمة و سياسة الانفتاح الاقتصادي العالمي وما وكبها من تغيرات داخلية، كلها فرضت التطور المحاسبي من حيث المبادئ والمفاهيم وطرق المعالجة المحاسبية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ويتماشى مع التطور التكنولوجي والمعلوماتية.

- أن المحاسبة تعكس حالة الدولة والمؤسسات والمجتمع حيث تعتبر وسيلة لخدمة الاقتصاد وحماية الاستثمارات كما تعتبر أداة مهمة تستخدم لتحقيق أهداف القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية والمالية، التخطيط والرقابة والإفصاح عن المعلومات المالية بما يمكن من تقييم الأداء وترشيد القرارات المتخذة على مختلف المستويات.

- أن معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) تسمح بإنتاج المعلومات ذات المنفعة، وتوصيلها لشرائح واسعة ومختلفة من المجتمع، مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة من أحداث متتالية، مما له بالغ الأثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وذلك وفق أسس تتفق مع

للوحدة، فقد أكدت الغالبية على هذا المنحى، ويرجع السبب حسبهم إلى أن هذه القوائم تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة ما تعلق بالمرونة المالية و التي قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، بحيث أن هناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي.

7 - كما أكدت الغالبية على أن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية ملائمة لأغراض التحليل المالي.

8 -لقد أكدت الغالبية بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية، ويعود السبب في ذلك حسبهم إلى ملائمة الإفصاح المحاسبي وفق تلك المعايير لحاجات المستخدمين، بالإضافة إلى تحقيق المعايير المحاسبية الدولية لمجموعة من المميزات كقدرتها على إظهار حقيقة الوضع المالي، وتقديم المعلومات الملائمة لأغراض التحليل المالي، وتأمين الانسجام والتوافق بين القوائم المالية على الصعيد الدولي.

9 -أما في ما يتعلق بالسؤال التاسع الذي يشير إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تقديم قوائم مالية سهلة وواضحة، فقد اعترفت الغالبية بسهولة ووضوح القوائم المالية التي تنتج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولكن بشكل أقل نسبيا مقارنة بالأسئلة السابقة.

10 -أما بالنسبة للسؤال الأخير، الذي يؤكد على أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في زيادة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد أكدت الأغلبية على أن تلبية حاجات جميع مستخدمي القوائم المالية أمر يصعب تحقيقه، نظرا لأن هذه الحاجات في تزايد مستمر، حيث أن الكثير من

المستثمرون والمقرضون والمحليون والماليون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية.

وأخيراً، يمكن القول إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الاستفادة من القوائم المالية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى قوائم مالية كيفية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجييين بسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين الشركات المختلفة .

متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي في عملية اتخاذ القرار .

- أن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تحتاج إلى جملة من المعلومات التي ينبغي توفيرها من طرف معدي التقارير المالية. أي ينبغي الإفصاح عن المعلومات المفيدة والمناسبة وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، حيث تتطلب عملية الإعداد توفر الشفافية حتى تكون القوائم والتقارير المالية قابلة للفهم وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشمل عليها المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي.

- أن معايير المحاسبة الدولية وبشكل عام تعد الأساس الذي تتم على هداها عملية قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف و إيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، ولا جدال أن غياب هذه المعايير يؤثر بشكل سلبي ومباشر على مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية - القوائم المالية - والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها

قائمة المراجع الحواشي:

- 1- Bernard Raffournier et autres, " Comptabilité Internationale", Vuibert, paris 1997, P2.
- 2- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في شركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة: BP Exploration Limited، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2006-2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، ص 24.
- 3- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، دار الإبراهيمية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 159.
- 4 - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 257.
- 5 - ثناء قباني، المحاسبة الدولية، المرجع السابق، ص 164.
- 6- Bergeret Jean, La Personnalité Normale et Pathologique: les Structures Mentales, le Caractère, les Symptômes, Dunod, Paris, 1985, P 14.
- 7- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 103.
- 8 عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 122.
- 9 - طارق عبد العال وآخرون، معايير المحاسبة المصرية: الإطار النظري، التطبيق العملي، الجزء الأول ط2، بدون ناشر، 1999، ص 76.

- 10 - سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 16.
- 11 - المرجع السابق، ص 18.
- 12 - عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - دراسة حالة مجمع رياض سطيف،- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي/الأغواط، 2005-2006، ص 9.
- 13 - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 28.
- 14 - المرجع السابق، ص 29.
- 15 - رقايقية فاطمة الزهراء، إصلاح و تكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ورقة مقدمة إلى الوطني حول: المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس (25- 26 ماي 2010).
- 16 - فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006، ص 62.
- 17 - جمعة فلاح محمد حميدات، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة (غير منشورة)، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2004، ص 127.
- 18 - ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الدولية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن، 2003، ص 26.
- 19 - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 47.
- 20 - ياسر صادق مطيع، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 15.
- 21 - زياد هاشم يحي السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحرياء للطباعة والنشر، الموصل، 2003، ص 27.
- 22 - لمزيد من التفاصيل حول المعيار الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية ارجع في ذلك إلى: النص الموحد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما تم إصدارها في 1 جانفي 2010-الجزء الأول-، إعداد مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2010، ص 283-321.
- 23 - منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 35.
- 24 - محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية - دراسة تطبيقية-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006، ص 88.
- 25- Committe on Auditing Procedures of the AICPA , Statement on Auditing Standards N°1. N.Y:AICPA,1973,P.78.
- 26 - محمد محمود مصطفى ياسين، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية-دراسة تحليلية للفترة من 1996 إلى 2005، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات

الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص محاسبة (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص49.

27 - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص348-345.

ملاحق الدراسة:

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

5 - إن الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية هو تلبية حاجات مستخدمي المعلومات :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

أرجو ذكر الأسباب التي تؤيد رأيك بالأسفل :

.....
.....

6 - إن القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي للوحدة :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

أرجو ذكر الأسباب التي تؤيد رأيك بالأسفل:

.....
.....

7 - أن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية ملائمة لأغراض التحليل المالي:

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

8 - إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

أرجو ذكر الأسباب التي تؤيد رأيك بالأسفل:

.....
.....

9 - يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائم مالية سهلة وواضحة :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

10 - إن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في زيادة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

أرجو ذكر الأسباب التي تؤيد رأيك بالأسفل:

.....
.....

بسم الله الرحمن الرحيم

زملائي أعضاء هيئة التدريس المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،،

أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية، حيث أنها ستساهم في إكمال بحثي حول مدى مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية - إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي (01)-، علما بأن هذه المعلومات ستكون في غاية السرية وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

شكرا لكم على حسن تعاونكم

القسم الأول: البيانات التعريفية

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1 -الجنس : () ذكر () أنثى

2 -المؤهل العلمي : () ماجستير () دكتوراه علوم () دكتوراه دولة () أستاذ التعليم العالي.

3 -التخصص العلمي : () محاسبة () مالية () إدارة أعمال () اقتصاد () أخرى [يرجى ذكرها.....].

4 -عدد سنوات الخبرة : () سنة.

5 -العمر : () سنة.

القسم الثاني: بيان متغيرات الدراسة

1 -تعاني التقارير المالية المعدة وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية في حال غياب المعايير المحاسبية التي تحكم عملية العرض للمعلومات من ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي وعدم قدرتها على توفير مستوى ملائم لجودة المعلومات:

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

2 - تظهر خطورة هذا الضعف في مستوى الجودة والإفصاح بشكل واضح في القرارات طويلة ومتوسطة الأجل لما يرافق هذه القرارات من ارتفاع في مستوى المخاطرة وبخاصة قرارات الاستثمار :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

3 -هل تعتقد أن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدم قدرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات مستخدميها :

() موافق جدا () موافق () محايد () غير موافق

() غير موافق على الإطلاق

4 - أن تطوير مخرجات نظم المعلومات لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير المحاسبة الدولية التي توفر الجودة المطلوبة فيها وتقدمها بقلب متطور وبدرجة إفصاح عالية: